

منافس لنتنياهو يستعين بخبراء أميركيين ساهموا في خسارة ترامب

أنه روج للوائح المرحة التي استقادت منها شركة "بيزك" للاتصالات، في مقابل تغطية تأتي لصالحه على موقع "والا" الإخباري الشهير للشركة. وظهرت استطلاعات آخيرة للرأي العام في إسرائيل، أن حزب الليكود سيحصل على 32 مقعدا بالانتخابات القادمة مقابل 17 مقعدا لحزب أمل جديد، فيما يتكون البرلمان (الكنيست) من 120 مقعدا.

ووقع حزب أمل جديد ويمينيا الذي يترأسه نفتالي بينت، على اتفاقية "فائض الأصوات" بينهما استعدادا للانتخابات، حيث يعد الاتفاق خطوة مهمة لتضييق الخناق على حزب الليكود.

و"فائض الأصوات" هو اتفاق يجري توقيعه بين حزبين قبل الانتخابات، وينص على حصول قائمة الحزب التي لديها فائض في الأصوات أكثر من الأخرى على فائض أصوات الحزبين، ما يعزز فرص حصولها على مقعد إضافي بعد انتهاء المرحلة الأولى من توزيع المقاعد في البرلمان.

والحصول على مقعد واحد بالكنيست يتطلب الحصول على 37 ألفا و897 صوتا، حيث يشترط "فائض الأصوات" اجتياز الحزبين نسبة الحسم البالغة 3.25 في المئة من إجمالي أصوات الناخبين.

ويأتي توقيع الاتفاق بين حزبي بينت وساعر (كلاهما صنف كحزب يمين) انطلاقا من رغبتهما في التعاون مستقبلا وتأسيس حزب ساعر مؤثرا بعد انشقاقه عن حزب الليكود، وتعهده بإنهاء حكم نتنياهو، منتهما إياه بإبعاد الليك ود عن أهدافه وتسخير الخدمة شخصية.



القدس - يستعين منافس لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، في جولة الانتخابات الإسرائيلية القادمة، بخبراء أميركيين ساهموا في خسارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأخيرة. وقالت القنسة الإسرائيلية 12 إن القيادي المستقل من حزب الليكود ومؤسس حزب أمل جديد جددون ساعر، يستعين بخبراء أميركيين، عملوا بالانتخابات الأميركية الأخيرة التي خسرها ترامب، لصالح المرشح الديمقراطي جو بايدن.

وأشارت إلى أن الحديث هو عن مؤسس مشروع "ليكنول" الذي ضم "إقناع الجمهوريين بأن ترامب، لم يعد يمثلهم".

ونشرت القنسة الإسرائيلية أن الخبراء الأميركيين هم ستيف شميدت، ريك ويلسون، ستيوارت ستيفنز، وريد غان.

وقالت "لقد ساهم هؤلاء الخبراء في جهود إقناع الجمهوريين، بعدم إعادة التصويت لصالح ترامب". وأضافت: "هذا بالضبط ما يحاول ساعر فعله".

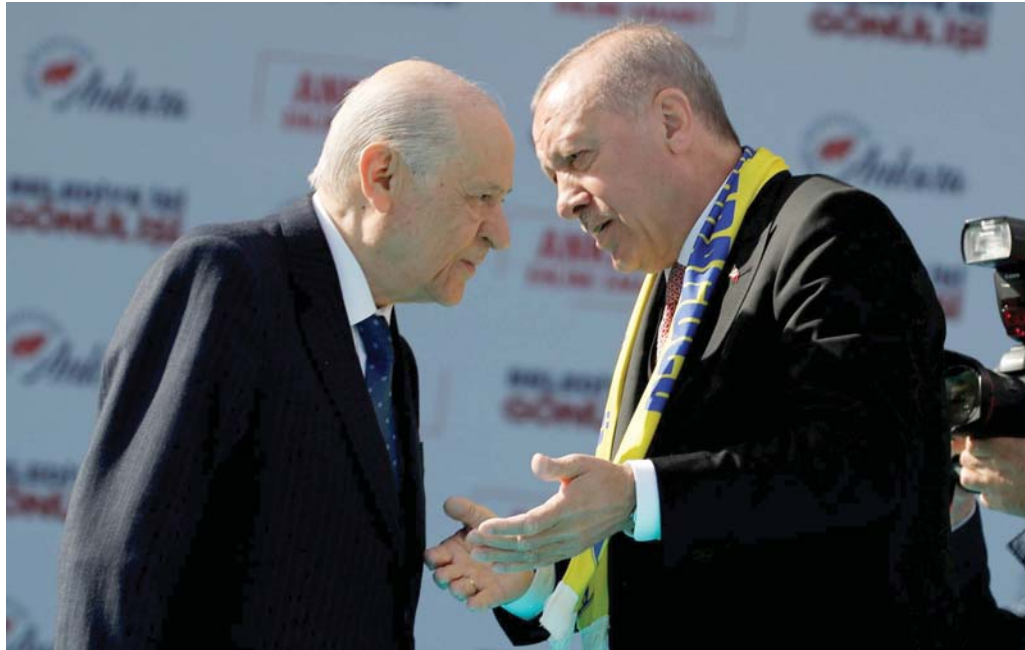
ونكرت في هذا السياق أن ساعر يريد إقناع قاعدة حزب الليكود اليميني، بأن نتنياهو لم يعد يمثلهم.

وستجرى الانتخابات الإسرائيلية العامة في 23 مارس المقبل، وهي الجولة الرابعة خلال عامين. وتسود تقديرات بأن أعضاء من حزب الليكود سيصوتون لصالح ساعر، اعتراضا على نتنياهو الذي يواجه اتهامات بالفساد، والتي من المقرر أن تستأنف في الأسابيع المقبلة.

ووجهت إليه تهمة الاحتيال وخيانة الأمانة وقبول الرشاوى، فيما زعم أخطر الاتهامات

حزب الحركة القومية حليف يعرّي إفلاس أردوغان

موجة انشقاقات داخل أحزاب الائتلاف الحاكم تعمق أزمة شعبيتها



بهجلي يقود أردوغان نحو الهزيمة

سيحصل على 6.5 في المئة من الأصوات. وأكدت شركة "Türkiye Raporu"، التي أجرت الدراسة، أن حزب العدالة والتنمية الحاكم حصل على 37.2 في المئة من أصوات المستطلعين، ما يعني أن نسبة الائتلاف الحاكم وصلت إلى 43.7 في المئة، كاشفة أن أكثر من نصف المستطلعين يفضلون الأحزاب خارج الائتلاف الحاكم، أو أنهم مترددون حين أجابوا عن السؤال الأساسي الذي طرحته الشركة في استبيانها: إذا كانت الانتخابات الأسبوع القادم لأي حزب ستصوت؟

وبحسب نتائج الدراسة، فإن تحالف الشعب الذي يضم حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية، لن يكون قادرا على الفوز بأصوات كافية تسمح له بتشكيل حكومة. وتحدثت مصادر في العدالة والتنمية عن إطلاق أردوغان خطة جديدة في محاولة لاستعادة شعبية حزبه، تقوم على منع خطاب الإقصاء لوقف نزيف التصدعات في حزبه، التي كانت أكبر نتاجها خطرا عليه انشقاق كل من داود أوغلو ونائب رئيس الوزراء الأسبق علي باباجان، الذي أسس حزب الديمقراطية والتقدم، والذي بات بمثابة أكبر خطر على العدالة والتنمية، لأنه يجذب غالبية من انشقاقوا عن الحزب، كما أن خطورته لا تزال قائمة، بسبب وجود كتلة من نواب حزب أردوغان تصل إلى 40 نائبا بالبرلمان، كشفوا عن نياتهم الانضمام إلى الحزب.

الانشحاب من المعاهدة الأوربية المعروفة باسم اتفاقية إسطنبول، التي تهدف إلى منع العنف ضد المرأة، رغم مطالب الإسلاميين بالانسحاب منها. ومؤخرا قال أردوغان، إنه منفتح على إعادة العمل بعقوبة الإعدام، وتغيير هيكل المحكمة الدستورية بعد دعوات من بهجلي.

وفي وقت سابق من العام الماضي، خضع أردوغان لدعوات حزب الحركة القومية بإقالة بولنت أربينتش عضو المجلس الاستشاري الأعلى للرئاسة التركية، بعد أن دعا إلى ضرورة إطلاق سراح شخصيات بارزة معتقلة أهمها صلاح الدين دميرباش، زعيم حزب الشعوب الديمقراطي الموالي للأكراد. ويقول مراقبون إنه إذا ما أخذنا

التوجهات التاريخية في عين الاعتبار، يتبين أن التحالف بين حزب الحركة القومية وحزب العدالة والتنمية لا يبشر بالخير لاستقرار تركيا، فجميع الحكومات التركية التي كان يدعمها حزب الحركة القومية انهارت بعد تعرضها لأزمات خطيرة، بما فيها الاشتباكات المشابهة للحرب الأهلية التي نشبت في الشوارع عامي 1977 و1979، والأزمة الاقتصادية الأسوأ التي مرت على تركيا بين عامي 2001 و2002. وتكثفت دراسة حديثة تراجع أصوات حزب الحركة القومية، مبيّنة أنه في حال إجراء انتخابات برلمانية اليوم في تركيا، فإن حزب الحركة القومية

في البرلمان من أجل تمرير القوانين التي يريدونها.

واتى تحالف أردوغان مع بهجلي ثمارة بعد أن استعاد حزب العدالة والتنمية الأغلبية البرلمانية في انتخابات نوفمبر 2015، حيث كان دعم بهجلي حاسما أيضا في عام 2017، عندما وافقت أغلبية ضئيلة من الناخبين الأتراك على منح أردوغان سلطات واسعة في استفتاء حول النظام البرلماني في البلاد إلى نظام رئاسي. وفي عام 2018 وبفضل دعم بهجلي، فاز أردوغان بإعادة انتخابه كرئيس أيضا.

ومع خسارة مقاعد مهمة في الانتخابات البلدية عام 2019، أصبحت خيارات أردوغان محدودة خارج نطاق التحالف مع بهجلي، ولذلك يخشى الرئيس التركي من غضبه.

وظهر هذا جليا في أكثر من موقف، فبعد استقالة وزير الداخلية سليمان صويلو، الذي يحظى باحترام كبير بين القوميين المتطرفين بسبب سياسته المتشددة تجاه الأكراد، استجاب أردوغان لضغوط بهجلي ورفض هذه الاستقالة. وبناء على طلب من بهجلي، مرر أردوغان قانونا سمح بموجبه بإطلاق سراح علاء الدين كاكيتشي الذي لديه صلات مع حزب الحركة القومية، بعدما ظل في السجن لمدة 16 عاما بسبب جرائم مختلفة، بما فيها تأسيس منظمة إجرامية وإهانة أردوغان نفسه. واستمر أردوغان في تنفيذ مطالب بهجلي دائما ومنها عدم

يسعى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى تحالف هزيمة حزب العدالة والتنمية الحاكم في الانتخابات المقررة في عام 2023، عبر توسيع (تحالف الشعب) مع حزب الحركة القومية باجتماع أحزاب أخرى للانضمام إليه. وتأتي الخطوة بعد أن فقد التحالف 8 في المئة من أصواته، وفقد حزبه أكثر من 5 في المئة، ليكون بذلك غير قادر على الفوز بأصوات كافية تسمح له بتشكيل حكومة.

أنقرة - قال زعيم حزب المستقبل المعارض أحمد داود أوغلو إن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يخضع لـ"وصاية" عسكرية انقلابية، وسيتم "القضاء عليه" قريبا من قبل الفصيل الذي يسيطر عليه، في إشارة إلى حليفه في الحكم حزب الحركة القومية. وأضاف داود أوغلو في تصريحات لتلفزيون قرار التركي، إن دولت بهجلي حليف أردوغان ورئيس حزب الحركة القومية اليميني المتطرف وشريكه الأصغر في الائتلاف يعيقه.

وتابع "إنني أصدر تحذيرا. سيتم القضاء على السيد أردوغان قريبا. السيد أردوغان عند مفترق طرق، سيكون من الصعب جدا عليه الفوز في الانتخابات مع تحالف الشعب".



أحمد داود أوغلو
أردوغان لن يفوز
بالانتخابات مع تحالف الشعب

ويشكل حزبا العدالة والتنمية والحركة القومية معا تحالفا سُمي بـ"تحالف الشعب" خاضا به آخر انتخابات تشريعية ومحلية شهدهتها البلاد، لكن يبدو أن هذا التحالف يسير نحو الفشل لاسيما في ظل الضغوط السياسية التي يتعرض لها الحزبان، والمنظمة في الاستقالات والانشقاقات المتوالية.

وتأتي هذه الانشقاقات على خلفية فشل التحالف في تلبية تطلعات قاعدته الانتخابية بشكل خاص، وانتقال تركيا من أزماتها بشكل عام، في ظل السياسات الفاشلة التي يتبناها حزب العدالة والتنمية.

ويقول أعضاء بالحركة القومية إن نواب العدالة والتنمية يستغلون حزبه

برلين بؤرة نشاط تجار البشر في غرب أوروبا

إطلاق حملة على مستوى أوروبا لمكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر واستغلال الفيتناميين في 2021. ويعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وخمس سنوات -أو على أقل تقدير يعاقب بغرامة مالية- أي شخص يحرض أو يساعد شخصا آخر على الدخول إلى أراضي الدولة الألمانية بشكل غير شرعي مقابل مبلغ من المال.

الذين يتم تهريبهم
يقومون بتسديد مبلغ ما
بين 10 آلاف و20 ألف يورو
خلال مكوثهم في برلين
مقابل ذلك

وتتراوح عقوبة التهريب بين ستة أشهر وخمس سنوات عندما يستغل شخص شخصا آخر بسبب عوزة الاقتصادي أو عجزه، وذلك بجلبه إلى دولة أجنبية بقصد العمالة أو العذارة أو التسول. وتعتبر جريمة الاتجار بالبشر من أخطر الجرائم المنظمة في العصر الحديث، وهي تشمل الاتجار بالجنس والقاصرين والنساء، وقد عمدت دول الاتحاد الأوروبي إلى مكافحة هذه الجريمة بشكل كبير ويعود الاهتمام الكبير بهذا الأمر إلى حدوث وفيات كثيرة وجرائم قتل أثناء عمليات الاتجار والتهريب، وتختلف العقوبات المقررة وفق ظروف كل حالة على حدة.

ووفقا لبروتوكول الأمم المتحدة، فإن الاتجار بالبشر يعني "تجنيد الأشخاص أو نقلهم أو إيواءهم أو استقبالهم بغرض استغلال الأطفال والبالغين من جميع النواحي".

برلين - ذكر المكتب الاتحادي للشرطة الجنائية الألمانية أن برلين تعد "محور" مهربي بشر فيتناميين في غرب أوروبا. وقال رئيس وحدة مكافحة الاتجار بالبشر في المكتب كارستن موريتس، الاثنين، إن "المنطقة الصناعية والتجارية في حي ليشتنبرغ ببرلين، حيث تتخذ العديد من المتاجر الفيتنامية مقرا لها، تلعب دورا مركزيا في هذا النشاط".

ومن المعروف منذ فترة طويلة أن مركز دونج شوان الشهير -وهو أكبر سوق أسبوعية في ألمانيا- يلعب أيضا دورا في أعمال التهريب. وبحسب بيانات المكتب، يُجرى التحري عن فيتناميين تم تهريبهم من برلين إلى أنحاء متفرقة في ألمانيا وغرب أوروبا.

ونذكر المكتب أن هؤلاء الفيتناميين الذين يُجرى تهريبهم يقومون بتسديد ما يتراوح بين 10 آلاف و20 ألف يورو خلال مكوثهم في برلين مقابل تهريبهم. ورسدت الشرطة خلال حملات تفتيش في مراكز تدليك وعناية بالأنفاس ومطاعم ومجازر وكذلك في ورش نسج وتنظيف فيتناميين يعملون بشكل غير قانوني هناك.

وبحسب بيانات الشرطة الجنائية، فإن الأفراد المهربين، بمن فيهم القصر، يعملون هناك في "ظروف استغلالية". ويُجرى جذبهم إلى الهرب إلى برلين عبر وعد بالقدرة على كسب المال في ألمانيا وأوروبا. ووفقا لبيانات المكتب، فإن هناك "شبكة ضخمة" وراء عمليات التهريب، وهي "نشطة في جميع أنحاء أوروبا" وتحقق أرباحا بـ"مبالغ ضخمة". ومبادرة من المكتب الاتحادي للشرطة الجنائية الألمانية، من المقرر

السودان يبحث خيارات بديلة لحسم خلافات سد النهضة

أو تشغيل السد الإثيوبي، كما أن خيار الحرب غير مفيد للأطراف الثلاثة". وأضاف "معظم الخيارات تنحصر في تسخين الجبهة الداخلية في إثيوبيا، لاسيما مع الإثنيات التي تعمل ضد رئيس الوزراء أبي أحمد، إضافة إلى محاولة تشويه صورة أديس أبابا لخلق عزلة دولية حول موقفها من السد".

موقف السودان يفتح الباب أمام خيارات غير معلنة، قد تطل أبواب مجلس الأمن الدولي أو تقتحم الداخل الإثيوبي

وأشار مجذوب إلى أن الخرطوم تملك الآن ورقة ضغط على أديس أبابا، من خلال إقليم تيغراي الحدودي (بخوض سكانه قتالا ضد الحكومة الإثيوبية الاتحادية). ومنذ 9 سنوات، تخوض الدول الثلاث مفاوضات متعثرة حول السد. وتصر أديس أبابا على ملء السد بالمياه حتى لو لم تتوصل إلى اتفاق بشأنه مع القاهرة والخرطوم، فيما تصر الأخيرة على ضرورة التوصل أولا إلى اتفاق ثلاثي، لضمان عدم تأثر حصتها السنوية من مياه نهر النيل سلبا.

سد النهضة) والمنشآت المائية الأخرى في البلاد". وأكد أن "السودان لا يقبل بفرض سياسة الأمر الواقع وتهديد سلامة 20 مليون مواطن سوداني تعتمد حياتهم على النيل الأزرق". وفتح موقف السودان الباب على مصراعيه أمام خيارات غير معلنة، قد تطل أبواب مجلس الأمن الدولي أو تقتحم الداخل الإثيوبي، وفق مراقبين. ويرى محللون أن الخرطوم قد تطرق باب مجلس الأمن الدولي، لمواجهة التعثر الذي احتدم في ملف مفاوضات السد مؤخرا.

ورجح الباحث في قضايا منطقة القرن الأفريقي، عبدالمنعم أبوالدريس، أن يذهب السودان إلى مجلس الأمن الدولي وأن تتدخل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشكل أكبر لحل الخلاف. وأضاف أبوالدريس "لن تكون الحرب خيارا للسودان في أوضاع سياسية واقتصادية لا تسمح له بالدخول في أي معركة غير مأمونة العواقب". ورغم رفع حدة المفاوضات الرسمية للسودان في مفاوضات سد النهضة مؤخرا، وصف الخبير السياسي والاستراتيجي اللواء أمين إسماعيل مجذوب، ذلك بـ"المناورات السياسية". وقال مجذوب "السودان ومصر ليس لديهما أي خيارات حيال منع بناء

تعثر المفاوضات الثلاثية التي جرت خلال الأشهر الستة الماضية، دون أن يجدها.

وتمسك الاجتماع بموقف بلاده بـ"ضرورة التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم حول ملء وتشغيل سد النهضة يحفظ ويبراعي مصالح الأطراف الثلاثة". كما بحث الاجتماع "مخاطر شروع إثيوبيا في الملء الثاني للسد في يوليو المقبل دون التوصل لاتفاق". وناقش أيضا أثر السد الإثيوبي على "سلامة تشغيل سد الروصيرص (سوداني على النيل الأزرق وقريب من



تعنت إثيوبي يجبر السودان على التصعيد